دور النخب السياسية في تشكيل الحداثة السياسية وتعزيز الأمن في بريطانيا
(دراسة تحليلية لمؤسسات وايت هول)

م.د مصطفى حسن عواد
كلية القانون _ جامعة واسط
mustafahd212@uowasit.edu.iq

دور النخب السياسية في تشكيل الحداثة السياسية وتعزيز الأمن في بريطانيا (دراسة تحليلية لمؤسسات وايت هول)

م.د مصطفى حسن عواد
كلية القانون _ جامعة واسط
mustafahd212@uowasit.edu.iq

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور النخب السياسية في تشكيل الحداثة السياسية في بريطانيا، من خلال دراسة تحليلية لمؤسسات وايت هول بوصفها الإطار التنفيذي المركزي للدولة. تتجاوز الدراسة الطروحات النظرية والمفاهيمية، وتركز على آليات التأثير الفعلي التي تمارسها النخب من داخل مؤسسات الحكم والإدارة، وتحديداً في عملية صياغة السياسات العامة وتوجيه التحولات السياسية الكبرى. كما تسعى الدراسة إلى توضيح العلاقة التفاعلية بين النخب السياسية والبيروقراطية البريطانية، ومدى استقلالية المؤسسات عن التأثير النخبوي أو خضوعها له، عبر استعراض نماذج واقعية ومعاصرة من تاريخ العمل الحكومي في بريطانيا خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

الكلمات المفتاحية: (النخب السياسية، الحداثة السياسية، مؤسسات وايت هول، النظام السياسي البريطاني، السياسات العامة، الحوكمة، التأثير النخبوي، الدولة الحديثة).

"The Role of Political Elites in Shaping Political Modernity in Britain: An Analytical Study of Whitehall Institutions"

Dr. Mustafa Hassan Awad

This study aims to analyze the role of political elites in shaping political modernity in Britain, through an analytical examination of Whitehall institutions as the central executive framework of the state. Moving beyond theoretical and conceptual approaches, the research focuses on the actual mechanisms through which elites exert influence within the state's political and administrative structures—particularly in shaping public policy and steering major political transformations. The study also seeks to clarify the interactive relationship between political elites and the British bureaucracy, exploring whether institutions maintain independence or operate under elite dominance, using contemporary case studies from the past three decades of British governance.

Key words: Political elites, Political modernity, Whitehall institutions, British political system, Public policy, Governance, Elite influence, Modern state.

المقدمة

تُعد النخب السياسية في بريطانيا أحد المحركات الأساسية في توجيه السياسات العامة وتشكيل توجهات الدولة، خاصة من خلال مؤسسات محورية كـ"وايت هول". ففي ظل التغيرات السياسية المتسارعة التي شهدتها بريطانيا في العقود الأخيرة، بات من الضروري دراسة الدور الحقيقي الذي تلعبه هذه النخب في إنتاج الحداثة السياسية، بعيداً عن الطروحات النظرية التقليدية، وبتركيز خاص على البنية المؤسساتية التي تمنحها النفوذ والفاعلية.

اهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

١. تسليط الضوء على البُعد العملي لدور النخب السياسية في بريطانيا بعيداً عن الطروحات المفاهيمية.
٢. توضيح العلاقة الفعلية بين النخب ومؤسسات الدولة، خاصة "وايت هول"، بوصفها الذراع الإداري والتنفيذي للنظام السياسي.
٣. تقديم نموذج قابل للمقارنة لفهم آليات الحداثة السياسية ضمن سياق ديمقراطي مستقر.

- **مشكلة البحث:**

رغم الاستقرار السياسي الطويل الذي تنعم به بريطانيا، الا ان تساؤلات كثيرة تُطرح حول مدى استقلالية النظام السياسي عن النُخب المهيمنة، ومدى تأثير هذه النخب في صياغة الحداثة السياسية وتوجيه السياسات من خلال مؤسسات الدولة المركزية. من هنا، تنطلق مشكلة البحث في التساؤل الآتي:**ما طبيعة الدور الذي تؤديه النخب السياسية في تشكيل الحداثة السياسية في بريطانيا، من خلال مؤسسات وايت هول؟**

فرضية البحث:

تفترض الدراسة أن النخب السياسية في بريطانيا تمارس دوراً فعّالاً ومباشراً في صياغة الحداثة السياسية من خلال تموضعها داخل مؤسسات الدولة المركزية، لا سيما مؤسسات وايت هول، التي تمثل قناة تنفيذية ذات تأثير نخبوي عالٍ في رسم السياسات العامة.

الإطار المنهجي للبحث:

يستند هذا البحث إلى المنهج التحليلي–المؤسساتي بوصفه الإطار المعرفي الأنسب لفهم تفاعلات النخب السياسية داخل بنية الدولة البريطانية، لاسيما في علاقتها بمؤسسات "وايت هول". وقد تم اعتماد أدوات دراسة الحالة وتحليل السياقات السياسية كوسائل لفهم كيفية إعادة تشكيل مراكز النفوذ وصنع القرار.

المبحث الاول: النخب السياسية في بريطانيا ومواقع التأثير في مؤسسات وايت هول

يمثل فهم النخب السياسية في بريطانيا مدخلاً أساسياً لتحليل ديناميكيات السلطة والتحول داخل الدولة البريطانية الحديثة. فهذه النخب لا تتجلى فقط في مواقع رسمية، بل تتموضع بعمق داخل أجهزة الدولة من خلال تحولات بنيوية وأدوات تأثير معقدة، تُعيد إنتاج نفوذها باستمرار، اذ تتداخل السلطة والمعرفة في السياق البريطاني ضمن شبكة معقّدة من الفاعلين السياسيين والمؤسسيين، حيث لا يُقاس النفوذ فقط بالمناصب، بل بطريقة التموضع داخل منظومة الدولة. وهنا لا تكون النخبة مجرد فئة حاكمة، بل حالة مستمرة من التشكل وإعادة التشكل داخل بنى الدولة وتحولاتها. إن العلاقة بين هذه النخب ومؤسسات وايت هول لا يمكن فهمها على نحو سطحي، إذ تتجاوز حدود الصلاحيات الرسمية لتصل إلى أنماط غير مرئية من التأثير والسيطرة. وفي قلب هذا المشهد، تنبثق أسئلة عميقة عن طبيعة القوة، وأشكال التحوّل، ومسارات الهيمنة التي لا تعلن عن نفسها صراحة، بل تُمارس بصمت.

المطلب الأول: تموضع النخب السياسية داخل أجهزة الدولة البريطانية

تتبوأ النخب السياسية موقعاً محورياً في قلب النظام السياسي البريطاني، وتحديداً داخل مؤسسات صنع القرار والتنفيذ في "وايت هول". خلال العقود الأخيرة، تصاعدت أهمية هذه المؤسسات بوصفها مركزاً إدارياً وتنفيذياً يمنح النخب القدرة على التحكم المباشر بمسارات السياسات العامة، مما أعاد تشكيل العلاقة بين السياسي والإداري في الدولة البريطانية. (١)

أولاً: التحولات البنيوية في موقع النخب داخل الدولة

شهدت الدولة البريطانية خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة في العلاقة بين النخبة السياسية ومؤسسات الإدارة العامة، وتحديداً في قلبها البيروقراطي المعروف باسم "وايت هول". ففي السياق التقليدي، كانت البيروقراطية البريطانية تستند إلى مبدأ الاستقلال المهني والحياد السياسي، حيث يتم تنفيذ السياسات المقررة من قبل الوزراء دون تدخل مباشر في تفاصيلها. لكن هذا التصور الكلاسيكي بدأ بالتآكل مع صعود التوجهات النيوليبرالية في الثمانينات، والتي قادت إلى سلسلة من الإصلاحات الإدارية التي أعادت رسم العلاقة بين السياسي والإداري. (٢)

هذه الإصلاحات، التي عُرفت بمبادرات مثل "Next Steps" و "Financial Management Initiative"، هدفت إلى تحسين كفاءة الإدارة العامة من خلال إنشاء وكالات تنفيذية متخصصة، وتخفيض مستويات الهيكلة البيروقراطية. لكن النتيجة غير المعلنة كانت زيادة تمركز السلطة بيد النخب السياسية. فأصبحت مؤسسات الدولة، وخاصة وايت هول، أكثر انخراطاً

في التوجيه السياسي المباشر، وتحولت من جهاز حيادي إلى أداة تنفيذية تخدم الأجندة السياسية للحكومات المتعاقبة. هذا التحول أعاد تعريف تموضع النخب السياسية داخل الدولة، حيث لم تعد تقتصر على المجال البرلماني أو الحزبي، بل أصبحت مدمجة في قلب المؤسسات التنفيذية. (٣)

ثانياً: أدوات تموضع النخبة السياسية داخل وايت هول

١. من أجل ترسيخ وجودها داخل مفاصل الدولة، استعانت النخب السياسية بجملة من الأدوات الفعالة التي ضمنت لها النفوذ والسيطرة داخل أجهزة الإدارة العليا. أولى هذه الأدوات تمثلت في آلية تعيين كبار الموظفين الإداريين، خصوصاً من ذوي الخلفيات الأكاديمية والاجتماعية المتقاربة مع النخبة السياسية، ما ساهم في خلق شبكة من المصالح المشتركة داخل الهياكل البيروقراطية. وبذلك أصبح الموظف المدني لا يمثل فقط البيروقراطية المهنية، بل أيضاً امتداداً غير رسمي للنخبة السياسية. (٤)

٢. برز دور المستشارين السياسيين (Special Advisers) كقناة مباشرة لتمرير السياسات والأوامر الوزارية داخل المؤسسات التنفيذية. هؤلاء لا يخضعون للتراتبية الإدارية التقليدية، بل يعملون كمساعدين سياسيين للوزير، ما يتيح لهم التأثير في عمل الإدارات دون مساءلة بيروقراطية. وقد تسبب ذلك في تراجع دور الموظف الدائم كصاحب رأي فني مستقل، وتحول إلى منفّذ محصور ضمن تعليمات النخبة السياسية. (٥)

٣. اعتمدت النخب السياسية نموذج "الرئيس – الوكيل" في العلاقة مع المؤسسات الإدارية، وهو نموذج يقوم على توجيه السياسة من الأعلى، وتفويض التنفيذ للإدارة مع رقابة مشددة. هذا الإطار أدى إلى تفكك نموذج الشراكة التقليدية بين الوزير والموظف المدني، واستبداله بهرمية سلطوية تعزز من سلطة النخبة داخل النظام الإداري. (٦)

ثالثاً: آثار التموضع النخبوي على بنية الدولة والسياسات العامة

إن التمركز المتزايد للنخبة السياسية داخل مؤسسات الدولة لم يمر دون انعكاسات واضحة على بنية النظام السياسي والإداري البريطاني. فمن جهة، سُجلت زيادة في سرعة اتخاذ القرار وتنفيذه، خصوصاً في الملفات التي تتطلب استجابة سريعة أو قرارات فوقية، مما عزز من فعالية الجهاز التنفيذي على المدى القصير. إلا أن هذه المكاسب جاءت على حساب استقلالية القرار الإداري، حيث تراجعت إمكانية تقديم المشورة الفنية المحايدة، وصارت المؤسسات خاضعة بالكامل لأوامر وتوجهات سياسية. (٧)

من جهة أخرى، أدى هذا التموضع إلى نشوء أزمات حوكمة داخل مؤسسات الدولة، أبرزها ضعف الرقابة الداخلية وتراجع المهنية الإدارية. ففي ظل تزايد أدوار المستشارين السياسيين

وتضاؤل سلطة الموظفين الدائمين، أصبحت بعض الوزارات مسرحاً للتجاذبات السياسية بدلاً من كونها مؤسسات خدمة عامة. وقد كشفت أزمات مثل أزمة البريكست وجائحة كوفيد-١٩ هشاشة هذا النموذج، حيث فُضلت السرعة السياسية على الكفاءة الإدارية، ما أدى إلى تخبط في اتخاذ القرار وإضعاف الثقة العامة بالمؤسسات. (٨)

كما ساهم هذا النمط في تعزيز الانقسام بين ما يسمى بـ"النخبة السياسية المركزية" وبين الطبقات الإدارية المهنية، مما خلق نوعاً من التوتر المؤسسي الداخلي الذي يهدد التماسك الإداري. فكلما زادت سيطرة السياسي على الفني، تراجعت فرص الإصلاح الإداري الحقيقي، وتم تأطير القرار العام ضمن رؤية ضيقة تعكس مصالح النخبة لا احتياجات المجتمع. (٩)

اذ يتضح من التحليل أن النخبة السياسية في بريطانيا لم تعد مجرد فاعل سياسي تقليدي يتخذ القرار ويوجهه، بل أصبحت جزءاً من البنية الإدارية التنفيذية للدولة، خصوصاً في مؤسسات محورية كوايت هول. هذا التموضع أفضى إلى إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والنخب من شراكة مرنة إلى علاقة هرمية خاضعة لمركزية القرار. ورغم ما يحققه هذا النموذج من كفاءة نسبية على المدى القصير، إلا أنه يهدد على المدى البعيد بتآكل استقلالية المؤسسات، وتضييق مساحات التوازن بين السلطة والمساءلة، وهو ما يستدعي إعادة النظر في بنية العلاقة بين النخب السياسية والإدارة العامة في النظام البريطاني.

المطلب الثاني :دور النخب السياسية في توجيه التحولات السياسية الكبرى في بريطانيا

تمثل النخب السياسية في بريطانيا أحد المحاور الفاعلة في تشكيل التحولات الكبرى التي يشهدها النظام السياسي، خصوصاً في ظل التحديات المعاصرة التي تواجه الدولة الحديثة. وتأتي أهمية دراسة هذا الدور من كون النخبة لا تعمل فقط على إدارة شؤون الحكم، بل تسهم في إعادة بناء شكل النظام السياسي، وتوجيه مخرجاته، بما يعكس مصالحها وأولوياتها. ويتضح هذا الدور بجلاء في المواقف المفصلية التي مرت بها بريطانيا، حيث تظهر النخب كصاحبة القرار والاتجاه، والمؤثر الحقيقي في مسار الدولة. وفي هذا المطلب سنبحث في دور النخب السياسية في توجيه التحولات السياسية الكبرى في بريطانيا كالاتي:

أولاً: النخب السياسية وصناعة التحول السياسي

أثبتت النخب السياسية في بريطانيا قدرتها المستمرة على صياغة التحولات الكبرى التي يشهدها النظام السياسي البريطاني، خاصة في المراحل المفصلية التي تفرض على الدولة إعادة تقييم استراتيجياتها وهياكلها. يتمثل هذا الدور في إدارة الأزمات، سنّ التشريعات الحاسمة، وإعادة

تشكيل السياسات العامة، حيث تبرز النخب بصفتها العقل المدبر القادر على توجيه دفة القرار. هذه النخب لا تكتفي بتطبيق سياسات جاهزة، بل تتولى بناء مسارات التغيير من خلال استثمار أدواتها المؤسسية، كالعلاقة مع البرلمان، والموقع داخل مجلس الوزراء، والتحكم في الأجهزة الاستشارية. (١٠)

من أبرز الأمثلة على ذلك، إدارة ملف خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي(Brexit) ، الذي مثّل اختباراً حقيقياً لقدرة النخب على توجيه المجتمع والدولة. فقد لعبت شخصيات سياسية مؤثرة دوراً مباشراً في صياغة المسار السياسي، وتوجيه الرأي العام، وتحويل أزمة سياسية إلى مسار سياسي جديد غيّر من شكل العلاقة بين بريطانيا والعالم. (١١)

ثانياً: النخبة السياسية بين الاستمرارية والتجديد في ظل التغيرات

رغم تغير الحكومات وتبدل القيادات، إلا أن النخب السياسية البريطانية تظل محتفظة بقوة تأثيرها عبر آليات التكيف المستمر. فهي قادرة على تجديد ذاتها من خلال الدمج بين القيادات السياسية التقليدية وظهور وجوه جديدة تحمل نفس المضمون النخبوي. يحدث هذا التجديد دون إحداث قطيعة مع المنظومة القائمة، بل يتم عبر آليات مدروسة تحافظ على الامتيازات، وتضمن استمرار النفوذ داخل أجهزة الحكم. (١٢)

هذا النمط يُظهر أن النخبة ليست مجرد أفراد، بل منظومة ثقافية–مؤسساتية تمتد داخل كل مفصل من مفاصل الدولة. وحتى في اللحظات التي يُظن أن النخب السياسية قد تراجعت، فإن قدرتها على إعادة التموقع داخل البيئة الجديدة، سواء عبر الإعلام أو التحالفات الحزبية، تُمكّنها من البقاء مركز القرار الحقيقي. (١٣)

ثالثاً: العلاقة التفاعلية بين النخبة ومؤسسات وايت هول في إنتاج الحداثة السياسية

يتخذ تأثير النخب السياسية على الحداثة السياسية شكله الأكثر وضوحاً من خلال علاقتها مع مؤسسات وايت هول. فهذه المؤسسات تمثل البنية الإدارية المركزية التي تمر عبرها قرارات الدولة، ومن خلالها تتجسد إرادة السلطة السياسية. ومن خلال التموضع داخل هذه المؤسسات، تكون النخبة قادرة على إعادة صياغة شكل الدولة، لا من حيث البنية فقط، بل من حيث وظيفة الدولة ذاتها. (١٤)

الحداثة السياسية لا تتجلى فقط في تحديث القوانين أو استخدام تقنيات الإدارة الحديثة، بل في تحويل مسارات الحكم إلى أدوات أكثر تكيفاً مع التحولات المجتمعية. ومن هنا، تبرز النخب السياسية بصفتها الجهة القادرة على إدماج الحداثة داخل نمط الحكم البريطاني، سواء عبر توسيع المشاركة، أو تحسين الأداء المؤسسي، أو تعزيز مركزية القرار عند الضرورة. (١٥)

رابعاً: حدود الهيمنة النخبوية وإشكاليات الاستقلال المؤسسي

رغم هذه القوة، إلا أن الهيمنة النخبوية على مؤسسات الدولة ليست مطلقة. فهناك مؤشرات على مقاومة داخلية من بعض الإدارات المهنية، خصوصاً حين تُفرض عليها قرارات لا تنسجم مع المبادئ الفنية أو المعايير الأخلاقية. تظهر هذه الإشكاليات في الصراع بين التكنوقراط والمستشارين السياسيين، وفي تحفظ بعض المؤسسات الرقابية من التجاوزات السياسية. (١٦)

كما أن طبيعة النظام البريطاني البرلماني توفر أدوات لمساءلة النخبة، من خلال لجان الاستماع، وتقارير الأجهزة الرقابية، ومحاسبة الوزراء في مجلس العموم. كل ذلك يجعل من علاقة النخبة مع المؤسسات علاقة تفاعلية لا تخلو من التوتر والتوازن، ما يجعل الحداثة السياسية عملية غير مكتملة، تخضع دوماً لإعادة التفاوض والتعديل. (١٧)

اذ يتضح من هذا التحليل أن النخب السياسية البريطانية لا تلعب دوراً عابراً في التحولات السياسية، بل تُعد الفاعل الأساسي في إنتاج وتوجيه الحداثة السياسية. ومن خلال علاقتها بالمؤسسات، خاصة وايت هول، تتمكن هذه النخب من فرض رؤيتها على واقع الحكم، بما يعكس ديناميكيتها وقدرتها على التجدد. ومع ذلك، تبقى هذه الهيمنة محاطة بتحديات تتعلق بالتوازن المؤسسي والمساءلة، ما يجعل من دراسة هذه العلاقة مفتاحاً لفهم جوهر النظام السياسي البريطاني المعاصر.

المبحث الثاني: الحداثة السياسية في بريطانيا من منظور نخبوي–مؤسساتي

يركز هذا المبحث على الجوانب التطبيقية لهيمنة النخب السياسية داخل النظام السياسي البريطاني، من خلال تتبع أدواتهم في صناعة القرار وممارساتهم داخل مؤسسات الدولة، ولا سيما في نطاق مؤسسات وايت هول. كما يتناول كيف تمثل هذه الهيمنة انعكاساً لتاريخ طويل من التراكم المؤسسي والتقاطع بين السياسة والإدارة.

المطلب الأول: آليات التأثير النخبوي على القرار السياسي من داخل وايت هول

تمثل مؤسسات وايت هول القناة المركزية التي تمر عبرها عمليات صنع القرار السياسي في بريطانيا. وفي هذا السياق، تلعب النخبة السياسية دوراً محورياً في توجيه السياسات، ليس فقط عبر المناصب الوزارية، بل من خلال شبكة معقدة من المستشارين، والوكلاء التنفيذيين، والدوائر الحزبية. يتناول هذا المطلب الوسائل والآليات التي من خلالها تمارس النخب السياسية تأثيرها الفعلي داخل هذه المؤسسات، بدءاً من التعيينات السياسية، مروراً بإعادة الهيكلة المؤسسية، وصولاً إلى ممارسات النفوذ الخفي. (١٨)

أولاً: التعيينات السياسية والتحكم بالمسار الوظيفي

تعتمد النخبة السياسية في بريطانيا على التعيينات السياسية كوسيلة استراتيجية لتعزيز سيطرتها داخل مؤسسات الدولة، من خلال اختيار الأفراد الذين ينسجمون مع توجهاتها الفكرية والحزبية. فبدلاً من الاعتماد الحصري على الكفاءة الإدارية، تُمنح المناصب العليا غالباً لأولئك الذين يتمتعون بولاء سياسي، أو خلفية اجتماعية متقاربة مع الطبقة السياسية الحاكمة. هذه الظاهرة تعزز قدرة النخبة على توجيه القرار التنفيذي بما يخدم مصالحها، وتضعف فرص المعارضة الداخلية داخل المؤسسات. (١٩)

ثانياً: دور المستشارين السياسيين والمكاتب الموازية

أصبح وجود المستشارين السياسيين سمة أساسية في الحكومات البريطانية الحديثة، حيث يتولون مهام صياغة السياسات، والتواصل الإعلامي، ومراقبة أداء الإدارات التنفيذية. يتصف هؤلاء بمرونة مؤسسية تتيح لهم التحرك خارج القيود البيروقراطية الرسمية، مما يمنحهم تأثيراً غير مباشر في صنع القرار. كما ظهرت خلال العقدين الأخيرين ممارسات إنشاء مكاتب تنفيذية موازية داخل الوزارات، تُدار من قبل عناصر سياسية، وتتجاوز التسلسل الوظيفي التقليدي. (٢٠)

ثالثاً: التوجيه غير الرسمي للسياسات

تلجأ النخب السياسية إلى أدوات غير رسمية في توجيه القرار، مثل المذكرات الداخلية، وتوجيهات ما وراء الطاولة، والاجتماعات المغلقة، وهي آليات تفتقر للشفافية الرسمية لكنها فعالة في فرض أجندة سياسية معينة. هذا النمط من الممارسة يعكس مستوى متقدماً من السيطرة، ويقلص من فرص الموظفين المدنيين في إبداء الرأي أو الاعتراض المهني. (٢١)

رابعاً: اختراق قواعد الحياد البيروقراطي

رغم أن النظام البيروقراطي البريطاني يقوم على الحياد والاستقلال، إلا أن الممارسة الواقعية تكشف عن حالات متعددة لاختراق هذه المبادئ. إذ يُعاد توجيه بعض الإدارات لتخدم أهدافاً حزبية، أو يُهمَّش الموظفون غير المتماهون مع الخط السياسي الحاكم. وتؤدي هذه الانحرافات إلى خلل في الأداء الإداري، وتراجع الثقة العامة في استقلالية الدولة. (٢٢)

خامساً: التفاعل مع البنية البيروقراطية التقليدية

رغم نجاح النخب السياسية في التمركز داخل مفاصل القرار، إلا أن التفاعل مع البنية البيروقراطية البريطانية لم يكن دائماً سلساً. فهناك ما يُعرف بـ"المقاومة الإدارية الناعمة"، حيث يبدي بعض كبار الموظفين تحفظاً أو تأخيراً في تنفيذ سياسات لا يقتنعون بها، خاصة عندما تمس القيم المهنية أو المصالح المؤسسية المستقرة. هذه الظاهرة تُعتبر شكلاً من أشكال التفاوض الداخلي الذي يُحد من التغلغل المطلق للنخب في بعض الحالات. (٢٣)

سادساً: أمثلة تطبيقية من حقبة ما بعد ٢٠١٠

في السنوات التي أعقبت عام ٢٠١٠، برزت عدة أمثلة توضح كيفية تأثير النخب السياسية داخل وايت هول. من ذلك، دور المستشارين الخاصين خلال إدارة ديفيد كاميرون، وخاصة في وزارة التعليم ووزارة الداخلية، حيث تمت إعادة هيكلة السياسات بشكل كبير تحت إشراف المستشارين السياسيين المقربين من الوزراء. كما أن طريقة تعاطي الحكومة مع أزمة كوفيد-١٩ أظهرت تفضيلاً واضحاً لصوت النخبة السياسية على الخبراء المستقلين في بعض المراحل، ما أثار جدلاً واسعاً بشأن حدود التدخل السياسي في التوصيات العلمية. (٢٤)

اذ تعكس آليات التأثير النخبوي داخل مؤسسات وايت هول نمطاً من الهيمنة التدريجية، التي تُمارس عبر أدوات تنظيمية وشخصية ومؤسسية متشابكة. وعلى الرغم من أن هذا النمط يساهم في تسريع تنفيذ السياسات، إلا أنه يثير أسئلة جوهرية حول حدود استقلالية مؤسسات الدولة، ومستقبل المهنية الإدارية في ظل تصاعد السيطرة السياسية. كما تُظهر الأمثلة التطبيقية الحديثة أن هذا التأثير لا يخلو من التحديات، وأن التوازن بين القرار السياسي والرأي المهني لا يزال موضوعاً حساساً في الإدارة البريطانية. داخل مؤسسات وايت هول نمطاً من الهيمنة التدريجية، التي تُمارس عبر أدوات تنظيمية وشخصية ومؤسسية متشابكة. وعلى الرغم من أن هذا النمط يساهم في تسريع تنفيذ السياسات، إلا أنه يثير أسئلة جوهرية حول حدود استقلالية مؤسسات الدولة، ومستقبل المهنية الإدارية في ظل تصاعد السيطرة السياسية.

المطلب الثاني: العلاقة التفاعلية بين النخبة ومؤسسات وايت هول في إنتاج الحداثة السياسية

تتسم العلاقة بين النخبة السياسية والمؤسسات البريطانية بأنها علاقة تفاعلية معقدة، يتولد عنها ما يُعرف بالحداثة السياسية، وهي عملية مستمرة تعكس تحديثاً في شكل ووظيفة الدولة. لا تنبع هذه الحداثة من نصوص قانونية فقط، بل من ممارسات سياسية ومؤسسية تُمليها النخبة داخل بنية النظام السياسي. (٢٥)

أولاً: الحداثة كعملية نخبوية مؤسساتية

تسهم النخب السياسية في صناعة الحداثة من خلال إدخال مفاهيم جديدة في عمل الدولة، مثل الكفاءة، والمساءلة، والشفافية، دون الإخلال بسلطتها المركزية. وغالباً ما تتم هذه العملية عبر مؤسسات قائمة مثل وايت هول، حيث يُعاد إنتاج الخطاب المؤسسي على نحو ينسجم مع رؤية النخبة للتحديث. وهذا يفسر كيف أن التغييرات التي تبدو ديمقراطية على السطح، قد تُخفي نزعات مركزية أقوى في العمق. (٢٦)

ثانياً: الإصلاح الإداري كأداة لتمكين النخب

تُستخدم برامج الإصلاح الإداري – كتقليص البيروقراطية، وتحديث الهياكل – كوسيلة لإعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع، بطريقة تخدم بقاء النخبة وتعزز من أدواتها في التحكم. فبدلاً من أن يكون الإصلاح أداة للمشاركة، يصبح وسيلة للضبط المؤسسي وتكريس النخب ضمن الإطار الجديد. (٢٧)

وفي السياق البريطاني، يُعد مشروع **"Next Steps" للإصلاح الإداري في الثمانينات**، ومن بعده برامج التحديث خلال حكومات **تاتشر**، **ثم بلير**، **ثم كاميرون**، مثالاً واضحاً على هذا النمط من الإصلاحات التي تم تقديمها بوصفها خطوات نحو "دولة أكثر فاعلية". لكن في الواقع، كشفت الدراسات التطبيقية أن هذه السياسات أدّت إلى **مركزة أكبر للسلطة في يد النخب التنفيذية**، وتراجع نسبي في استقلالية الموظفين المدنيين، وخاصة أولئك غير المنسجمين مع التوجه السياسي الحاكم. (٢٨)

كما أن التوسع في تعيين **المستشارين السياسيين**، وتشكيل وحدات موازية داخل الوزارات – كما حدث في **وزارة التعليم خلال عهد مايكل غوف**، أو **التعامل السياسي مع أزمة كوفيد-١٩** –يُظهر كيف استُخدم الإصلاح كأداة لإعادة ترتيب موازين القوة داخل المؤسسات. فبدل أن تعزّز هذه الإصلاحات المشاركة أو الحوكمة الرشيدة، ساهمت في **ترسيخ الطابع المركزي والسياسي للمؤسسات التنفيذية**. (٢٩)

من هنا، يصبح واضحاً أن الحداثة السياسية – كما تمارسها النخب – لا تعني بالضرورة التحرر المؤسسي أو توسيع الفضاء الديمقراطي، بل قد تكون أداة لصناعة دولة أكثر قدرة على **ضبط المجتمع وتكريس النخبة ذاتها ضمن أُطر جديدة أكثر انسيابية لكنها أكثر هيمنة أيضاً.**

ثالثاً: الانتقائية في تحديث مؤسسات الدولة

لا يتم تحديث مؤسسات الدولة بشكل شامل أو عشوائي، بل تختار النخبة المؤسسات التي تحتاج إلى تعزيز أو تفكيك وفقاً لأولوياتها السياسية. فعلى سبيل المثال، قد تُعزز صلاحيات وزارة المالية أو مكتب رئاسة الوزراء على حساب وزارات أخرى، مما يؤدي إلى تحولات داخلية غير متوازنة في هيكل الدولة. (٣٠)

رابعاً: تحديات إنتاج الحداثة في ظل توازنات القوى

رغم هذه الهيمنة، تواجه النخب تحديات في فرض رؤيتها للتحديث، أبرزها مقاومة الموظفين المهنيين، وضغوط الإعلام، والمساءلة البرلمانية. هذه التحديات تُضفي طابعاً تفاوضياً على عملية إنتاج الحداثة، وتمنعها من التحول إلى عملية فرض أحادية الجانب. (٣١)

خامساً: التكيف المؤسسي مع الحداثة النخبوية

تحرص النخب السياسية في بريطانيا على تقديم تصوراتها الحداثية عبر مؤسسات الحكم لا من خلال فرض التغيير من الخارج، بل بتمريره عبر منظومة الإدارة ذاتها. فتقوم بإعادة تأطير الوظائف البيروقراطية لتتوافق مع أولوياتها، وتعيد ترتيب الأولويات المؤسسية وفقاً لمشروعات سياسية ترتبط غالباً بالأجندات الحزبية أو الشخصية لقياداتها. وهكذا تتحول الحداثة السياسية إلى نتيجة توافقية بين البنية المؤسساتية وبين مركزية القرار. (٣٢)

سادساً: أمثلة تطبيقية من السنوات الأخيرة

في عهد بوريس جونسون، تم تفعيل العديد من السياسات التي تعكس مفهوم الحداثة المؤسسية من منظور النخبة، من خلال إعادة النظر في العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية، وخاصة في ملف ."Leveling Up" كما أن الإصلاحات التي شملت الأجهزة الرقابية والإعلامية تشير إلى توجه نحو إعادة تشكيل الدولة بما يتماشى مع خطاب النخبة الحاكمة، رغم ما واجهته من انتقادات بشأن تراجع المعايير الديمقراطية التقليدية. (٣٣)

الخاتمة:

إن الحداثة السياسية في بريطانيا لا تُفهم على أنها نتيجة تطور قانوني أو اجتماعي محض، بل هي نتاج علاقة تفاعلية بين النخبة السياسية والمؤسسات. هذه العلاقة تتسم بقدر عالٍ من الديناميكية والتوتر، ما يجعل من دراسة تموضع النخبة وتحكمها في الإصلاح والإدارة مفتاحاً لفهم مسار الدولة الحديثة. ويؤكد الواقع السياسي أن الحداثة لم تكن أبداً عملية محايدة، بل تعكس توازنات قوى داخل الدولة يتم توجيهها من قبل نخبة مركزية تمتلك أدوات الهيمنة الفكرية والمؤسسية. في بريطانيا لا تُفهم على أنها نتيجة تطور قانوني أو اجتماعي محض، بل هي نتاج علاقة تفاعلية بين النخبة السياسية والمؤسسات. هذه العلاقة تتسم بقدر عالٍ من الديناميكية والتوتر، ما يجعل من دراسة تموضع النخبة وتحكمها في الإصلاح والإدارة مفتاحاً لفهم مسار الدولة الحديثة.

بعد تحليل معمق لموقع ودور النخب السياسية في النظام السياسي البريطاني، يتضح أن هذه النخب لا تكتفي بلعب دور في صناعة القرار السياسي، بل تسهم بفاعلية في إعادة تشكيل البنية الإدارية والمؤسساتية للدولة. ويتجلى تأثيرها بوضوح في مؤسسة وايت هول التي أصبحت أداة تنفيذية موجهة من قبل مراكز النخبة، بما يعكس اندماجاً عميقاً بين السلطة السياسية والبنية البيروقراطية. كما أظهر البحث أن الحداثة السياسية ليست نتاج إصلاحات حيادية، بل عملية

نخبوية تخضع لاعتبارات الهيمنة والتوجيه السياسي، مما يجعل من فهم هذه العلاقة أمراً محورياً لتحليل الواقع السياسي البريطاني.

الاستنتاجات:

١. تمارس النخب السياسية في بريطانيا تأثيراً مباشراً على مؤسسات الدولة، من خلال أدوات رسمية وغير رسمية، ما يجعلها مركز القرار الحقيقي في كثير من الأحيان.
٢. أصبحت مؤسسات وايت هول تمثل الامتداد الإداري للنخبة السياسية، مما أضعف من استقلالية الجهاز البيروقراطي وأعاد توجيه وظائفه لخدمة الأجندة السياسية.
٣. الحداثة السياسية في بريطانيا ليست عملية محايدة، بل تُدار ضمن مشروع نخبوية يُعيد إنتاج السلطة على أسس مؤسسية مقننة.
٤. الإصلاحات الإدارية غالباً ما تكون مشروعة ظاهرياً، لكنها تُوظف أحياناً لترسيخ النفوذ السياسي وتوسيع هيمنة النخبة على حساب المشاركة الديمقراطية.
٥. لا تزال هناك توازنات مقاومة داخل النظام، كالموظفين المدنيين، والبرلمان، والإعلام، إلا أنها تواجه صعوبة في تحجيم التغلغل النخبوي المتزايد.
٦. يستدعي فهم النموذج البريطاني المعاصر دراسة العلاقة التفاعلية بين النخب والمؤسسات، مع التركيز على الديناميكيات الخفية للسلطة داخل الدولة.
٧. تفتح هذه الدراسة المجال لمقارنات مستقبلية مع نظم برلمانية أخرى، يمكن من خلالها تقييم مدى عالمية هذا النمط من الهيمنة النخبوية على مؤسسات الحكم.

لقد أظهرت الدراسة بوضوح أن النخب السياسية البريطانية لا تُعد فاعلاً سياسياً عابراً، بل تمثل عنصراً بنيوياً مهيمناً داخل النظام السياسي، يمتد نفوذها إلى العمق المؤسسي للدولة. وتُبرز نتائج البحث أن هذه النخب تمارس تأثيرها من خلال أدوات متنوعة تشمل التعيينات السياسية، والمستشارين الخاصين، وآليات التوجيه غير الرسمي، ما يجعل من مؤسسات الدولة، لا سيما وايت هول، ساحة مركزية للهيمنة النخبوية.

وفي إطار إنتاج الحداثة السياسية، تبين أن النخبة السياسية البريطانية لا تكتفي بتحديث المؤسسات شكلياً، بل تقوم بإعادة هيكلتها بما ينسجم مع مصالحها واستراتيجياتها الخاصة. فبرامج الإصلاح الإداري، والتجديد المؤسسي، وحتى مفاهيم المشاركة والمساءلة، كثيراً ما تُعاد صياغتها في إطار نخبوية ضيقة تُفضي إلى مزيد من التمركز السياسي.

ومن خلال تتبع الأبعاد العملية للعلاقة بين النخب والمؤسسات، يتضح أن الحداثة السياسية في السياق البريطاني ليست عملية محايدة، بل هي تعبير عن توازن قوى تُعيد من خلاله النخبة إنتاج

دورها وشرعيتها. ورغم التحديات التي تواجهها، خصوصاً من داخل بعض مؤسسات الخدمة المدنية أو من الضغوط البرلمانية والإعلامية، فإنها تظل الطرف الأقوى في رسم السياسات العامة وتوجيه مسار الدولة.

وتقود هذه النتائج إلى الاستنتاج بأن فهم الدولة الحديثة في بريطانيا يستدعي تجاوز التحليل القانوني أو البنيوي المحض، لصالح تحليل سياسي–نخبوي يأخذ بعين الاعتبار ديناميكيات النفوذ، والهيمنة، والتفاوض المؤسسي. كما تفتح هذه الدراسة المجال لدراسات مقارنة، يمكن أن ترصد الفروقات في تموضع النخب السياسية بين النماذج البرلمانية الغربية، مما يساهم في إثراء النقاش حول مستقبل الحكم الديمقراطي في ظل صعود النخب وتراجع الدور التقليدي للمؤسسات المستقلة.

المصادر:

)1(Rhodes, R.A.W. (1997). Understanding Governance: Policy Networks, Governance, Reflexivity and Accountability. Open University Press, p 45.

)2(Hood, Christopher. (1991). "A Public Management for All Seasons?" Public Administration, 69(1), pp. 3–19.

)3(James, Oliver. (2003). The Executive Agency Revolution in Whitehall: Public Interest versus Bureau-Shaping Perspectives. Palgrave Macmillan, pp. 22-25.

)4(Theakston, Kevin. (1999). Leadership in Whitehall. Palgrave Macmillan, p.p 118-119.

)5(Yong, Ben & Hazell, Robert. (2014). Special Advisers: Who They Are, What They Do and Why They Matter. Hart Publishing p.p 6-8.

)6(Page, Edward & Jenkins, Bill. (2005). Policy Bureaucracy: Government with a Cast of Thousands. Oxford University Press, p.p. 42–44.

)7((Halligan, John. (2007). "Reforming Public Sector Management: International Experiences." In Peters, B.G. & Pierre, J. (Eds.), The Handbook of Public Administration, SAGE Publications, p. 92.

)8((Farrand, Benjamin. (2021). Crisis and Constitutionalism: Brexit, Covid-19, and the New Normal. Palgrave Macmillan, p. 77.

)9((Flinders, Matthew. (2012). Defending Politics: Why Democracy Matters in the 21st Century. Oxford University Press, p.p. 134–135.

)10((Hay, Colin. (2007). Why We Hate Politics. Polity Press, p.p. 89–90.

)11((Shipman, Tim. (2016). All Out War: The Full Story of How Brexit Sank Britain's Political Class. William Collins, p.p. 22–24.

)12((Scott, John. (2008). Modes of Power and the Re-conceptualization of Elites. The Sociological Review, 56(1), p. 32.

)13((Freeden, Michael. (2005). Liberal Languages: Ideological Imaginations and Twentieth-Century Progressive Thought. Princeton University Press, p. 211.

)14((Marsh, David, Richards, David & Smith, Martin. (2003). Changing Patterns of Governance in the United Kingdom: Reinventing Whitehall? Palgrave Macmillan, p.p. 12–13.

)15((Giddens, Anthony. (1998). The Third Way: The Renewal of Social Democracy. Polity Press, p.p. 74–75.

)16((Hood, Christopher & Lodge, Martin. (2006). The Politics of Public Service Bargains: Reward, Competency, Loyalty – and Blame. Oxford University Press, p.p. 101–102.

)17((Flinders, Matthew. (2010). Democratic Drift: Majoritarian Modification and Democratic Anomie in the United Kingdom. Oxford University Press, p. 143.
)18((Richards, David & Smith, Martin. (2016). The Westminster Model and the 'Indivisibility of the Political and Administrative Elite': A Revisionist Critique. Public Administration, 94(1), p. 168.
)19((Dowding, Keith & James, Oliver. (2008). The Politics of Bureaucratic Appointments. Political Studies, 56(4), p. 904.
)20((Gash, Tom et al. (2013). Special Advisers: Who They Are, What They Do and Why They Matter. Institute for Government, p.p. 27–28.
)21((Rhodes, R.A.W. (2011). Everyday Life in British Government. Oxford University Press, p.p. 119–120.
)22((Haddon, Catherine. (2012). Reforming the Civil Service: The Efficiency and Reform Group. Institute for Government, p.p. 34–35.
)23((Page, Edward. (2012). Policy Without Politicians: Bureaucratic Influence in Comparative Perspective. Oxford University Press, p.p. 77–78.
)24((Matthews, Felicity. (2017). Reinventing Whitehall: An Analysis of the Coalition Government's Reform Agenda. British Politics, 12(3), p. 259.
)25((Pierre, Jon & Peters, B. Guy. (2000). Governance, Politics and the State. Palgrave Macmillan, p. 74.
)26((Newman, Janet. (2001). Modernising Governance: New Labour, Policy and Society. SAGE Publications, p. 112.
)27((Clarke, John & Newman, Janet. (1997). The Managerial State: Power, Politics and Ideology in the Remaking of Social Welfare. SAGE Publications, p. 45.
)28((Hood, Christopher & Dixon, Ruth. (2015). A Government that Worked Better and Cost Less? Oxford University Press, p.p. 88–90.
)29((Hood & Dixon, 2015, p.p. 88–90.
)30((Christensen, Tom & Laegreid, Per. (2007). Transcending New Public Management: The Transformation of Public Sector Reforms. Ashgate Publishing, p. 102.
)31((Bevir, Mark. (2013). A Theory of Governance. University of California Press, p. 141.
)32((Lodge, Martin & Gill, Derek. (2011). The Politics of Public Administration Reform: Institutional Reframing in the UK and New Zealand. Governance, 24(1), p. 40.
)33((Russell, Meg & Gover, Daniel. (2023). Power, Parliament and the People: The British Constitution in Crisis. Oxford University Press, p.p. 213–215.